الأمم المتحدة

A/ES-10/838–S/2020/306

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
20 April 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

مع استمرار تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أجد نفسي مضطرا إلى الكتابة إليكم لمتابعة الشواغل البالغة الأهمية التي أثيرت في رسائلنا الأخيرة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، حتى في خضم وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

ومع استمرار حالة الطوارئ الصحية العامة في فلسطين، حيث أن إلى غاية 15 نيسان/أبريل، تأكدت 369 حالة (291 حالة في الضفة الغربية، و 78 في القدس الشرقية، و 13 في قطاع غزة) وتوفي شخصان، لا تزال إسرائيل تستغل بسوء نية تركيز المجتمع الدولي على ظروف الحياة والموت التي يفرضها وباء كوفيد-19 لترسيخ احتلالها غير القانوني والمضي في ضم الأراضي وتصعيد قمعها للفلسطينيين. وتشير التقديرات إلى أن في شهر واحد فقط، من 5 آذار/مارس إلى 5 نيسان/أبريل 2020، هدمت إسرائيل أو صادرت 47 بناية فلسطينية، وأجرت 267 عملية اعتقال، وشنت 238 غارة، وقتلت 3 فلسطينيين، وأصابت 52 آخرين بجروح.

وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تواصل إسرائيل الاستيلاء على الأراضي والاستيطان وبناء الجدار بلا هوادة، كما تواصل نداءاتها الاستفزازية الداعية إلى الضم. والواقع أن خطط الضم أصبحت محور المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة. وقد ذهب البعض، مثل الوزيرة السابقة آيليت شاكيد، إلى حد إعلان أن "الحكومة التي يجري تشكيلها ليس لها حق في الوجود ما لم تبسط السيادة على يهودا والسامرة وغور الأردن".

ويثبت ذلك مرة أخرى أن أعضاء المؤسسة السياسية الإسرائيلية، بغض النظر عن ميولهم السياسية، لا يختلفون في سعيهم إلى الاستعمار الدائم والضم واتباع السياسات الشبيهة بالفصل العنصري. وعلاوة على ذلك، يؤكد هذا من جديد أن إسرائيل تخلت عن كل ادعاء بالالتزام بالحل المتفق عليه دوليا والقائم على وجود دولتين بناءً على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن الواضح، بالنسبة لإسرائيل، أن عملية السلام كانت دائما تكتيكا قصير الأجل، ولم تكن أبدا استراتيجية طويلة الأجل.

ونحن ممتنون للبيانات القوية التي أصدرتها مؤخرا بلدان في جميع أنحاء العالم، منها الدول العربية والأوروبية، والتي تؤكد من جديد معارضتها الشديدة لقيام إسرائيل بضم الأرض الفلسطينية المحتلة. ونحن نقر أيضا بمعارضة أعضاء من كونغرس الولايات المتحدة، الذين أعربوا عن قلقهم إزاء التقارير التي تفيد بأن إسرائيل تعتزم المضي قدما في ضم الأراضي الفلسطينية بشكل انفرادي، وشددوا على أن هذا الضم "يتعارض مع عقود من السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهي سياسة مشتركة بين الحزبين، ومع إرادة مجلس النواب المعرب عنها مؤخرا في القرار H.Res.326، الذي يعارض الضم الانفرادي ويحذر صراحة من مخاطر هذا الجهد على السلام في المنطقة وعلى أمن إسرائيل".

بيد أننا نجدد التأكيد على أن مجرد البيانات بشأن التهديد الذي يتعرض له السلام وبشأن الالتزامات الدولية لن يحول دون التدمير الوشيك لحل الدولتين وآفاق السلام. ولا بد من اتخاذ إجراءات جادة ورادعة لوقف التصرفات والخطط الإسرائيلية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لتحميل إسرائيل المسؤولية عن أعمالها غير القانونية وعن إفلاتها المنحرف من العقاب، قبل أن يُقوّض الحل القائم على وجود دولتين بشكل دائم، فيدوم النزاع وتستمر المعاناة الإنسانية الهائلة التي يسببها.

وفي هذا الصدد، فإن المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين كثفوا هجماتهم ضد الفلسطينيين، وقد شجعهم شبح الضم الوشيك منذ تقديم "خطة" الإدارة الأمريكية بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وحسب ما ذكر أحد تقارير الأمم المتحدة، فإن عدد الهجمات في الفترة من 17 إلى 30 آذار/مارس شهد "زيادة بنسبة 78 في المائة مقارنة بمتوسط الحوادث لكل أسبوعين منذ بداية عام 2020". وبالإضافة إلى الاعتداءات البدنية على المدنيين، ورجم المركبات وإحراقها، واقتلاع أشجار الزيتون ومحاصيلها، وإطلاق الكلاب على الرعاة الفلسطينيين، غمر المستوطنون أيضا مزارع فلسطينية بمياه الصرف الصحي بالقرب من بلدة بيت أُمَّر، وخربوا شواهد القبور في قرية بُرقة. والهدف من هذا العنف والإرهاب واضح: إنه تخويف الفلسطينيين والضغط عليهم ليتركوا أراضيهم.

وبالإضافة إلى هذه التطورات المؤسفة، وبينما تعمل الحكومات في جميع أنحاء العالم بلا كلل للحد من انتشار فيروس كوفيد-19 في بلدانها، تواصل إسرائيل تقويض جهود فلسطين في هذا المجال. وبينما تستمر جهود التنسيق في هذا الصدد، عرقلت السلطة القائمة بالاحتلال في الوقت نفسه الجهود الفلسطينية الرامية إلى ضمان عودة العمال بنظام من إسرائيل وخضوعهم للفحص الطبي، وإلى تطهير الأحياء وإذكاء الوعي وتقديم المساعدة إلى الأسر المتضررة ماليا من الفيروس. وفيما يلي بعض الأمثلة عن الإجراءات الإسرائيلية المتخذة في الآونة الأخيرة.

ففي 3 نيسان/أبريل، اقتحمت القوات الإسرائيلية منزل الوزير الفلسطيني لشؤون القدس، فادي الهدمي، واعتدت عليه جسديا وصادرت منه مباشرة حوالي 750 2 دولار، وأجبرته على ارتداء قناع قذر ملطخ بالدم قبل أن تحتجزه. وقد تم القيام بهذا العمل المشين عقابا على الجهود التي تبذلها الحكومة

الفلسطينية لتزويد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية بالمساعدة والرعاية الصحية، وهو امتيازها الإنساني والأخلاقي، لا سيما وأن السلطة القائمة بالاحتلال أهملت عمدا واجباتها المتمثلة في إجراء الفحوص بنشاط للسكان الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها غير القانونية في المدينة وما جاورها. وبعد ذلك بيومين، ألقت إسرائيل القبض على المحافظ الفلسطيني لمدينة القدس، عدنان غيث، بعد أن اقتحمت منزله في سلوان دون أن تردعها الإدانات التي أثارتها أفعالها.

ومنذ 6 آذار/مارس، حين فُرضت حالة الطوارئ في فلسطين للسيطرة على تفشي فيروس كوفيد-19، قامت القوات الإسرائيلية بأكثر من 207 من التوغلات العسكرية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وهذه الأعمال تقوض بشكل مباشر الجهود الفلسطينية الرامية إلى احتواء الوباء. وعلاوة على ذلك، في 6 نيسان/أبريل، في محاولة مروعة لنشر الخوف والذعر في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بصق الجنود الإسرائيليون على عتبات المنازل والسيارات وبيوت سكان قرية بيت أُمَّر، ورموا القمامة والإبر الملوثة والقفازات المستعملة فيما بين منازل القرية. وإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من مخاطر أن العمال الفلسطينيين العائدين من إسرائيل ينقلون الفيروس إلى المدن التي يقيمون بها – إذ يقدر أن ذلك هو سبب ما لا يقل عن ثلث حالات الإصابة بفيروس كورونا المؤكدة في الضفة الغربية – وعلى الرغم من تعليمات وزارة الصحة الفلسطينية بأن يخضع جميع الفلسطينيين العائدين من إسرائيل للفحص قبل وضعهم في الحجر الصحي، فتحت السلطة القائمة بالاحتلال العديد من أنفاق مياه الصرف الصحي بالقرب من مدينة قلقيلية لتهريب العمال الفلسطينيين إلى الضفة الغربية دون فحص ودون احتياطات صحية مناسبة.

كما تشهد السجون الإسرائيلية مثل هذا السلوك الذي يطبعه التهور والإهمال من جانب سلطات الاحتلال. ففي الوقت الذي تناشد فيه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الحكومات أن "تدرس سبل الإفراج عن الأشخاص المعرضين بشكل خاص لخطر الإصابة بفيروس كوفيد-19"، بمن فيهم "كل محتجز بدون أساس قانوني كافٍ، بما في ذلك السجناء السياسيون وغيرهم ممن احتُجز لمجرد تعبيره عن آراء ناقدة أو معارِضة"، وبينما يشترك مبعوثو الأمين العام إلى الشرق الأوسط في المطالبة "بإيلاء اهتمام خاص لمحنة المعتقلين"، تواصل إسرائيل حملة الاعتقال والاحتجاز التي تشنها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي آذار/مارس، اعتقلت إسرائيل 250 فلسطينيا من بينهم 54 طفلا وست نساء أو فتيات. كما إنها رفضت اتخاذ تدابير لتحسين سبل توفير الرعاية والنظافة الصحية للسجناء والمحتجزين الفلسطينيين وفقاً لتوجيهات منظمة الصحة العالمية لمنع انتشار فيروس كوفيد-19 في السجون، بالإضافة إلى رفضها تعقيم مرافق الاحتجاز. وبدلاً من ذلك، وعلى الرغم من أن اثنين من ضباط السجون الإسرائيليين وواحدا من السجناء الفلسطينيين المفرج عنهم مؤخراً ثبتت إصابتهم بالفيروس، لا تزال إسرائيل تحرم السجناء من الحصول على ما يكفي من الصابون ومواد النظافة الصحية، مما يزيد مخاطر العدوى.

وعلى نحو ما تم التأكيد عليه في بيان أصدرته الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في 8 نيسان/أبريل، "ففي ظل حالة الطوارئ الصحية العالمية الحالية، يشكل عدم استقرار الظروف والخدمات الصحية غير المناسبة في السجون الإسرائيلية المكتظة عوامل مشجعة لانتشار الوباء بشكل كارثي بين المعتقلين، مما يعرض حياتهم للخطر وعدم الارتياح". وإننا نكرر نداءنا إلى إسرائيل بأن تفرج عن المدنيين الفلسطينيين الذين تحتجزهم، بدءاً بأكثرهم ضعفاً، ومن بينهم معتقلون فلسطينيون من كبار السن وذوي الإعاقة والنساء والأطفال، وذلك وفقا للقانون الدولي.

وبوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، فإن إسرائيل ملزمة قانوناً بضمان الصحة البدنية والعقلية للسجناء والمحتجزين الفلسطينيين ورفاههم. ففي المادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يرد الحكم بأن "يعامَل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني". وعلاوة على ذلك، تنص قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) على أن السجناء "ينبغي أن يكون لهم الحق في الحصول على الخدمات الصحية الضرورية مجاناً ودون تمييز على أساس وضعهم القانوني".

وفي قطاع غزة، حيث أُجبر مليونان من الفلسطينيين، ومعظمهم من اللاجئين، على العيش في ظروف مزرية نتيجة للحصار الإسرائيلي الذي دام 13 عاما وللاعتداءات العسكرية المتكررة، لا يزال الوضع هشاً ومحفوفا بمخاطر شديدة. فغزة تكتظ بالسكان، ومواردها المائية ملوثة في معظمها، وغالبية سكانها عاطلون عن العمل ويعيشون تحت عتبة الفقر، وأصبح نظام الرعاية الصحية فيها شديد الضعف ويحمل عبئاً يفوق طاقته، حيث أن ما بين 80 و 90 في المائة من أجهزة التنفس القليلة التي يملكها قيد الاستخدام بالفعل، ولا تتوفر فيها إمدادات الكهرباء إلا بشكل متقطع، وقد استنفدت بالفعل قدراتها على التحمل.

واستنادا إلى تقديرات الدراسات الوبائية، وبالنظر إلى شبه استحالة الممارسة الفعالة في مجال الصرف الصحي والتباعد البدني في غزة، فإذا انتشر الفيروس، يمكن أن يصاب نحو 80 في المائة من سكان غزة بالعدوى، مما يعني نشوء الحاجة إلى ما لا يقل عن 000 100 سرير في المستشفيات، في حين لا يوجد في الوقت الحاضر سوى نحو 500 2 سرير، منها 120 سريرا فقط في وحدات العناية المركزة. وعلاوة على ذلك، فإن ما يلزم من مجموعات النظافة الصحية وأجهزة التنفس والأدوية وغير ذلك من اللوازم الطبية الأساسية غير متوافر في معظمه للسكان. وكما ذكر مدير عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة، ماتياس شماله، فإن تفشي المرض سيكون "كارثة ذات أبعاد مهولة".

وفي حين أن الحكومة الفلسطينية، بدعم من منظمة الصحة العالمية والأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات أخرى من شركاء الأمم المتحدة، تعمل بجد على الحجر الصحي وعلى الإعداد لسيناريو أسوأ الحالات وكيفية تفاديه، فإن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، تتحمل المسؤولية النهائية عن الظروف اللاإنسانية السائدة في غزة. ووفقا لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، يجب على إسرائيل، كحد أدنى، أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية اللازمة إلى غزة. ويجب عليها أن تعلق شرط حصول من يحتاجون إلى دخول المستشفى خارج غزة على تصاريح العبور. ويجب عليها أيضا أن تيسر دخول العاملين في الميدان الطبي الراغبين في التطوع بخدماتهم، وأن تضع خطة لعلاج الفلسطينيين الوافدين من غزة الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة في إسرائيل.

وكما ذكر الأمين العام في حديثه أمام مجلس الأمن في 9 نيسان/أبريل، لا بد من مواصلة العمل على اثنين من الإجراءات ذات الأولوية، وهما "ضمان وصول المساعدات الإنسانية وفتح ممرات لنقل السلع والأفراد بأمان وفي الوقت المناسب" و "حماية أضعف السكان وأقلهم قدرة على حماية أنفسهم". وعلاوة على ذلك، ذكّر الأمين العام المجلس بأن "القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين قوانين لا تزال سارية، ولا سيما في أوقات صعبة كهذه". وفي 11 نيسان/أبريل، أكد مبعوثو الأمين العام إلى الشرق الأوسط في نداء مشترك أيضا ضرورة تيسير وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إلى اللاجئين و "المجتمعات المحلية المحاصرة".

ومع ذلك، فإن التدابير الإنسانية وحدها ليست كافية. ووفاء إسرائيل بالتزاماتها القانونية يتطلب أن تعمل على الفور على إنهاء احتلالها غير القانوني، ويشمل ذلك الرفع الكامل للحصار الذي تفرضه على غزة. وما دامت إسرائيل ترفض الامتثال لالتزاماتها، فإن من مسؤولية جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة لتأييد القانون الدولي وضمان الخضوع للمساءلة، إلى جانب حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي، وتخفيف المعاناة الإنسانية وحالة انعدام الأمن الناجمين عن هذا الوضع، بوسائل منها تقديم الدعم الإنساني.

وكما ذكرت وزيرة خارجية النرويج، رئيسة لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، ففي ضوء المخاطر الكبيرة التي يشكلها الوباء، "علينا أن نعمل معا لنتفادى أن تصبح هذه الحالة كارثة إنسانية وصحية أكبر مما نعتقد أنه يمكن أن تكون، لا سيما في غزة، ولكن أيضا في الضفة الغربية". وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد امتناننا للدعم الإنساني المقدم إلى الشعب الفلسطيني. ونشكر الرئيسة على تشاورها مع مجتمع المانحين الدوليين بشأن أفضل سبل تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الفيروس في فلسطين والتخفيف من أثره على الاقتصاد الفلسطيني الهش للغاية. ونحن نرجو الزيادة والإسراع في تقديم الدعم من المانحين الدوليين ونرحب بهما، ويشمل ذلك الدعم المقدم إلى الأونروا، التي تحتاج إلى أموال ليس فقط لندائها الطارئ بشأن فيروس كوفيد-19، بل الأهم من ذلك بكثير، من أجل مواصلة عملياتها الأساسية التي تشمل تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمساعدة الغذائية.

والتقديرات التي تشير إلى أن ميزانية الأونروا المخصصة للقدرات الأساسية ستنفد بحلول نهاية أيار/مايو تبعث على القلق العميق. ونحن نحث على تقديم الدعم اللازم لكفالة استمرار خدمات الأونروا وفقا للولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة من أجل كفالة رفاه اللاجئين الفلسطينيين وضمان الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك في وقت أزمة عالمية كهذه. وعلاوة على ذلك، وكما أكد منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، في بيانه المؤرخ 12 نيسان/أبريل، "ستحتاج الحكومة الفلسطينية أيضا إلى دعم خارجي ومساعدة تقنية سخيين يستهدفان مباشرة عملية الانتعاش"، وهو أمر مستعجل في ضوء العجز المالي الذي تعاني منه الحكومة بالفعل.

ويحدونا أمل عميق في أن يأتي هذا التعاون والتضامن العالميان في القريب العاجل وأن تصاحبهما تدابير ملموسة من جانب المجتمع الدولي بغية إعمال القانون الدولي وإجبار إسرائيل على إنهاء انتهاكاتها واحتلالها غير القانوني وحرمانها للشعب الفلسطيني من حقوقه، بما فيها الحق في الحرية وتقرير المصير. فقد حان الوقت للعمل على إنقاذ أرواح الناس، وهو أيضا وقت إنهاء النزاع ووقف انتهاكات حقوق الإنسان والعمل معا من أجل تحقيق سلام عادل.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 684 رسالة، التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي إقليم دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 2 نيسان/أبريل 2020 (A/ES-10/837-S/2020/271)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة